

أهمية تطبيق معايير التعليم المحاسبي الدولية لتطوير برامج التعليم المحاسبي الجامعي بالإشارة إلى حالة الجزائر

جرد نورالدين * روتال عبد القادر **

*: جامعة الجلفة، noureddine.djerd@gmail.com ؛ **: جامعة تيارت، aroudal@yahoo.fr

الملخص

تمثلت إشكالية هذه الدراسة في مدى أهمية تطبيق معايير التعليم المحاسبي الدولية لتطوير برامج التعليم المحاسبي في الجامعات الجزائرية، وهدفت إلى تحديد سبل تطوير هذه البرامج وتحديثها بما يتلاءم ومتطلبات معايير التعليم المحاسبي الدولية، وبالنسبة للبيانات المستخدمة فقد تم الاعتماد على مجموعة من المصادر والمراجع ومختلف البيانات والإحصائيات، كالقرارات الوزارية ومحاضر اجتماع اللجنة البيداغوجية الوطنية وإحصائيات الموقع الإلكتروني "ويبو ماتريكس"، أما بالنسبة للمنهجية المستخدمة فقد استعملنا المنهج الاستنباطي من خلال الأسلوب الوصفي التحليلي لوصف متغيرات الدراسة، وأسلوب المقارنة لمقارنة برامج التعليم الجامعي في الجزائر مع متطلبات معايير التعليم المحاسبي الدولية. وتمثلت أهم نتائج الدراسة في أن تطبيق معايير التعليم المحاسبي الدولية يسمح بتعزيز جودة مخرجات المناهج المحاسبية التي تدرس بالجامعات، وتقليل الاختلافات في الأسس والبرامج التعليمية المنتهجة بين مختلف المؤسسات الجامعية الدولية، وبعد دراسة وفحص برامج التعليم المحاسبي في الجزائر ومقارنتها بمتطلبات معيار التعليم المحاسبي الدولي رقم 2 ، اتضح تشتت تخصصات المحاسبة وافئقار بعضها إلى مقاييس مهمة، فمثلا لا تحتوى أغلب التخصصات على مقياس ضمن مجال الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية، بالإضافة إلى غياب مقياس خاص بالضرائب في تخصص المحاسبة والمراجعة، ومقياس خاص بمجال كفاءة المراجعة وخدمات التأكيد ضمن تخصص مالية المؤسسة، ومقياس خاص بالضرائب في تخصص المالية والبنوك والتأمينات، أما بالنسبة للقيمة المضافة لهذه الدراسة فتمثلت في إجرائها لفحص شامل لمحتويات التكوين القاعدي لشهادة الليسانس في تخصصات المحاسبة في الجزائر، ومحاولة إسقاطها على متطلبات معيار التعليم المحاسبي الدولي رقم 2 لمعرفة النقائص وتقديم الحلول والتوصيات.

الكلمات الدالة: [التعليم المحاسبي، نظام التعليم المحاسبي، برامج التكوين القاعدي في المحاسبة، معايير التعليم المحاسبي الدولية]

ABSTRACT

The problematic of this study was the importance of applying international accounting education standards for the development of accounting education programs in Algerian universities, and its purpose to identifying ways to develop and update these programs in line with the requirements of international accounting education standards. As for the methodology used, we used the deductive approach through the descriptive analytical method and the comparative method, the most important results of the study were that the application of international accounting education standards allows enhancing the quality of the outputs of the accounting curricula that It is taught in universities, reducing the differences in the educational foundations and programs used between various international university institutions, after examining accounting education programs in Algeria and comparing them with the requirements of International Accounting Education Standard No2, it became clear that accounting Specialties are dispersed and absence of some important modules of which, such as the governance and risk management and internal control, taxation in the field of accounting and auditing, a module in the field of auditing efficiency and assurance services within the institution's finance specialization, ,and taxation in the specialization of finance banking and insurance. As for the added value of this study, it was represented in conducting a comprehensive examination of the contents of the basic composition of the bachelor's degree in accounting specialties in Algeria, and trying to drop it on the requirements of the International Accounting Education Standard No. 2 to find out the deficiencies and provide solutions and recommendations.

Keyword: Accounting education, Accounting education system, Basic training programs in accounting, International Accounting Education Standards

1. المقدمة :

يعد التعليم المحاسبي أحد المواضيع التي تلقى اهتماما واسعا من طرف الباحثين، نظرا لارتباطها الشديد بمهنة المحاسبة والمراجعة، حيث أن أي قصور على مستوى التعليم المحاسبي سيؤدي إلى ضعف مستوى ممارسي المهنة بما ينعكس على جودة المعلومات المحاسبية التي تستخدم في اتخاذ القرارات الاقتصادية الهامة.

ولقد شهدت العقود الأخيرة اهتماما متزايدا من المؤسسات المهنية والباحثين بموضوع التعليم المحاسبي، وهذا بالنظر إلى ما أشارت إليه بعض الدراسات من وجود لفتحة بين برامج التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل.

وُصفت برامج التعليم المحاسبي بأنها غير مواكبة للتطورات التي عرفت مهنة المحاسبة على ضوء التغيرات السريعة التي أفرزتها ظاهرة العولمة وتكنولوجيا المعلومات، مما استوجب البحث عن آليات لتطوير التعليم المحاسبي استنادا إلى معايير مقبولة عالميا تساهم في تطوير مخرجاته على نحو يتلاءم مع متطلبات المهنة الحديثة.

وفي هذا الإطار قام الاتحاد الدولي للمحاسبة بإصدار مجموعة معايير دولية خاصة بالتعليم المحاسبي IES تعتبر كمرجع شامل يمكن الاعتماد عليه عند وضع المناهج والبرامج المحاسبية حيث شملت مختلف الجوانب المتعلقة بالعمل المحاسبي.

إن مسؤولية إعداد محاسبين مؤهلين بالمهارات المهنية اللازمة لممارسة المهنة تقع على عاتق عدة جهات تأتي مؤسسات التعليم العالي في مقدمتها ، أي أن البرامج التعليمية المحاسبية المطبقة على مستوى الجامعات يجب أن تؤدي إلى إكساب المتعلم القدرات والمهارات المهنية اللازمة، وهي ما تتمحور حوله معايير التعليم المحاسبي الدولية الموضوعة من قبل الاتحاد الدولي للمحاسبين.

إن تطوير برامج التعليم المحاسبي تقتضي إدخال تحسينات على المناهج الدراسية المحاسبية وتعديل العديد من الجوانب دون تغيير في التصورات الأساسية، وذلك لجعل هذا المناهج تواكب التطورات المتسارعة في مجال العمل المحاسبي، وتضمن تقديم صورة واضحة لحالة المجتمع وثقافته وحاجاته بما يتلاءم مع تطورات مهنة المحاسبة.

إشكالية الدراسة:

ما مدى أهمية تطبيق معايير التعليم المحاسبي الدولية لتطوير برامج التعليم المحاسبي في الجامعات الجزائرية ؟

الأسئلة الفرعية:

- ما هي معايير التعليم المحاسبي ؟ وما أهميتها ؟
- هل يعاني التعليم المحاسبي في الجزائر من نقائص ؟
- هل يساهم تطوير برامج التعليم المحاسبي في الجامعات الجزائرية بناء على متطلبات معايير التعليم المحاسبي الدولية في تحسين مستوى ممارسي مهنة المحاسبة والتدقيق بما ينعكس على جودة القوائم المالية؟

الفرضيات:

- تعتبر معايير التعليم المحاسبي الدولية (IAES) قواعد مرشدة تؤدي إلى توجيه الممارسات التعليمية ولها أهمية كبيرة من حيث تحسين وتطوير برامج التعليم والتطوير لتحظى بالاعتراف والقبول الدولي؛
- يعاني نظام التعليم في الجزائر من مشاكل عديدة لعل أهمها النقائص المسجلة على نظام الـ LMD ، وعدم مسايرة المناهج الدراسية وطرق التدريس للمقاربات الدولية؛

-توفر معايير التعليم المحاسبي إرشادات واضحة لكيفية تصميم وتطوير مناهج التعليم المحاسبية، بما ينعكس على كفاءة الإطار البشري وتأهيله لممارسة مهنة المحاسبة على نحو أفضل.

أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية كبيرة من حيث أنها تتناول الدور الذي يمكن أن تلعبه معايير التعليم المحاسبي في تحسين جودة المناهج المحاسبية التي تدرس بالجامعات والمعاهد بما يضمن التأهيل المهني والأكاديمي لخريجي المحاسبة، في ظل التغيرات والتطورات الدولية المستمرة على مستوى المحاسبة والمراجعة.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحديد سبل تطوير مناهج التعليم المحاسبي الجامعي وتحديثها بما يتلاءم ومتطلبات مهنة المحاسبة، واستخدام معايير التعليم الدولية في تطوير المناهج التعليمية المحاسبية في الجزائر، وتبسيط الضوء على النقائص واقتراح الحلول لدعم البرامج الجامعية وتفتحها بما يتماشى مع هذه المعايير ويلبي الاحتياجات المحاسبية الأكاديمية والمهنية المحلية .

منهجية الدراسة :

استعملنا من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات المنهج الاستنباطي، وذلك بإتباع الأسلوب الوصفي التحليلي من خلال وصف متغيرات الدراسة، وأسلوب المقارنة لمقارنة بعض العناصر مثل مقارنة محتويات التكوين القاعدي لشهادة الليسانس مع متطلبات معيار التعليم المحاسبي الدولي رقم 2.

2. الدراسات السابقة :

- دراسة مقدار أحمد الجليلي، آلاء عبد الواحد ذنون بعنوان "استخدام معايير التعليم الدولية للمحاسبين المهنيين في تطوير المناهج المحاسبية لمرحلة البكالوريوس في العراق (أنموذج لمنهج محاسبي مقترح لمرحلة البكالوريوس في العراق"، مجلة تنمية الرافدين، العدد 99، المجلد 32، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2010:

تناولت الدراسة استخدام معايير التعليم الدولية للمحاسبين المهنيين في تطوير المناهج المحاسبية لمرحلة البكالوريوس في العراق، حيث تمثلت إشكالية الدراسة في قصور التعليم المحاسبي في العراق عن الوفاء بمتطلبات المهنة وعدم تحديث مناهجه على النحو الذي يساهم في إعداد إطارات علمية ومهنية محاسبية تكون قادرة على خدمة الوحدات الاقتصادية في ظل التغيرات والتطورات الحديثة التي تشهدها مهنة المحاسبة.

وهدفت الدراسة إلى البحث عن سبل تطوير مناهج التعليم المحاسبي للدراسات الأولية وتحديثها بما يتلاءم ومتطلبات مهنة المحاسبة، واستخدام معايير التعليم الدولية والمنهج العالمي للتعليم المهني

للمحاسبين المهنيين في تطوير المناهج التعليمية المحاسبية في العراق، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، وأهمها أن معايير التعليم الدولية هي ضمن القواعد الأساسية التي يمكن الاستعانة بها في تطوير المناهج المحاسبية لتقليل درجة التفاوت بين الدراسات النظرية والممارسات المهنية، وأن مناهج التعليم المحاسبي تمثل إحدى البرامج التعليمية التي يجب تطويرها وعلى نحو مستمر حتى تستطيع التعامل مباشرة مع تقنيات ومهارات المحاسبة الجديدة، وأن من أهم عوامل بناء المهارات المهنية لدى متعلمي المحاسبة الاهتمام بالمناهج العلمية المحاسبية وربط المهنة بالمنهج المحاسبي.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، لعل أهمها الاهتمام بالتعليم المحاسبي وتطوير أساليبه وتعديل مناهجه بما يحقق الارتقاء بمستوى المهنة في المجتمع، وربط المنهج المحاسبي بمشاكل الواقع العملي للمهنة وإدخال المهارات المحاسبية والسلوكية المختلفة لتتوافق مع احتياجاتها، ودراسة عدد من المقررات باللغة الإنجليزية لأنها اللغة الأساسية للتعامل مع مستجدات الدوريات والمعايير المحاسبية الدولية.

- دراسة الفاتح الأمين عبد الرحيم الفكي بعنوان "تصور مقترح لتطبيق معايير التعليم المحاسبي ودورها في ضبط جودة المناهج المحاسبية في الجامعات السعودية"، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد 7، العدد 16، المملكة العربية السعودية، 2014 :

تناول البحث تصور مقترح لتطبيق معايير التعلم المحاسبي ودورها في ضبط جودة مناهج المحاسبة في الجامعات السعودية، وتمثلت مشكلة البحث في عدم مراعاة المعايير الدولية للتعليم المحاسبي عند تصميم مناهج البرامج المحاسبية بالجامعات مما يؤثر سلبا على كفاءة خريجي المحاسبة وقلة مهاراتهم، بالإضافة إلى إهمال النواحي التدريسية أثناء فترة الدراسة.

وتهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على معايير التعليم المحاسبي وكيفية استخدامها عند تصميم مناهج البرامج المحاسبية بالجامعات، وتفرع من هذا الهدف العديد من الأهداف الفرعية منها؛ دراسة معايير التعليم المحاسبي وتحليله، وتوضيح كيفية الاستفادة منها عند تصميم المناهج المحاسبية، وكذلك محاولة وضع إطار عام يمكن الاسترشاد به عند تصميم البرامج المحاسبية وتقييمها.

وتوصل الباحث إلى العديد من النتائج أهمها أن معايير التعليم المحاسبي توفر إرشادات واضحة لكيفية تصميم منهج المحاسبة وذلك لأنها توفر مخرجات تعلم يمكن قياسها وتحقيقها، وأيضاً توفر معايير التعليم المحاسبي المعدلة، وإرشادات واضحة يمكن الاسترشاد بها عند تحديد مخرجات التعلم المنتظرة من المناهج المحاسبية، كما تم التوصل إلى وجود علاقة إيجابية بين معايير التعليم المحاسبي وبين معايير الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي بالمملكة العربية السعودية، أضف لذلك توصل الباحث إلى حقيقة أن التعليم المهني المستمر تستجبه المتغيرات البيئية والتي تشكل ضغوطاً على عملية

التعليم المحاسبي حيث تتمثل تلك المتغيرات أو الضغوط في العولمة وتعقيد الأعمال والتطور التكنولوجي.

خلص الباحث إلى العديد من التوصيات أهمها؛ ضرورة تبني معايير التعليم المحاسبي الصادرة من الاتحاد الدولي للمحاسبين من قبل هيئات التقويم والاعتماد الأكاديمي كمحركات أو مقاييس عند إجراء التقويم والاعتماد البرامج المحاسبية، وكذلك لسهولة الحصول على الاعتراف الدولي بمنهجية التعليم المحاسبي في الدولة، وأيضا تصميم المنهج بحيث يسمح بالاستجابة لكافة المتغيرات البيئية المحيطة.

- دراسة عبد الله بن صالح بعنوان " أهمية تطوير التعليم المحاسبي في ضوء مستجدات معايير الإبلاغ المالي الدولية ودورها في تحرير الخدمات المحاسبية في الدول العربية"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2016/2017:

هدفت هذه الدراسة إلى بيان واقع تطبيق معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدوليين في الوطن العربي و التحديات التي تواجهها في ظل المتطلبات الدولية ، ومن بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

- أهمية مسايرة المحاسبة للتطورات المهنية على المستوى الدولي و التي تسعى المنظمات المحاسبية من خلالها إلى خدمة المجتمع، من خلال تطبيق معايير التعليم المحاسبي الدولية التي تساعد على تطوير مناهج التعليم المحاسبي وبالتالي إعداد إطار بشري كفاء ومؤهل لممارسة مهنة المحاسبة، وهو ما ينعكس إيجابا على جودة القوائم المالية ؛

- يمثل التعليم و التأهيل المحاسبي ابرز التحديات لتطوير المهنة و يرجع ذلك إلى تدني المستوى العلمي لخريجي الجامعات، من حيث نقص اكتسابهم للمعرفة في بعض الجوانب وافتقارهم أيضا و بدرجة ملموسة للمهارات اللازمة لممارسة مهنة المحاسبة و متطلباتها ؛

- اقتصار المناهج المحاسبية على الجوانب النظرية و الافتقار للتدريب الميداني.

3. التعليم المحاسبي وفق المقاربة الدولية :

يحتل التعليم المحاسبي أهمية كبيرة إلى جانب العديد من الاختصاصات الأخرى، وتأتي هذه الأهمية نظراً لخصوصية النظرة إلى المحاسبة والحاجة المستمرة والدائمة إلى العمل المحاسبي في نطاق أي مجتمع من المجتمعات، فهناك أكثر من 15673 كلية إدارة أعمال في جميع أنحاء العالم، وهذا العدد في تزايد مستمر، نظرا لارتفاع الطلب على خريجي هذا التخصص، حيث أن 76% من هذه المدارس تقدم برامج المحاسبة، ونسبة 16. 3% من أعضاء هيئة التدريس متفرغون في هذه الكليات للمحاسبة . (السعود،

(2014)

3.1. أهمية التعليم المحاسبي:

تتبع أهمية التعليم المحاسبي من أهمية المحاسبة وما يمكن أن تقدمه من فوائد للمجتمع الذي تعمل داخله، وعليه فإن ممارسة العمل المحاسبي تحتاج إلى إطارات مهياً وفق أسس علمية لإصدار أحكام شخصية على قدر من الموضوعية .

ومن هنا فإن الاهتمام بالتعليم المحاسبي يعتبر ضرورة ملحة، تستدعي توفير أسس علمية صحيحة يمكن من خلالها تحقيق أهداف التعليم المحاسبي، وبناء على ذلك فإنه لا بد من النظر إلى التعليم المحاسبي كنظام متكامل يتكون من مجموعة من العناصر المترابطة لتحقيق أهداف معينة تشمل كلا من: (صالح، 2014)

- المدخلات : المتمثلة بالأشخاص الذين يمكن تهيئتهم لممارسة العمل المحاسبي بمختلف أشكاله وأنواعه.

- العمليات التشغيلية : المتمثلة بوسائل التعليم التي يمكن استخدامها في التزود بالمهارات المحاسبية.

- المخرجات : المتمثلة بالأشخاص المؤهلين والقادرين على ممارسة العمل المحاسبي بما يحقق الهدف من نظام التعليم المحاسبي

- التغذية العكسية (الرقابة): من خلال رقابة العناصر السابقة وتقييمها وتطويرها ومحاولة تصحيح أي انحرافات تحدث عنها. انطلاقاً من تحليل العناصر السابقة يمكن الحكم على كفاءة النظام التعليمي بدراسة العلاقة بين مدخلات ومخرجاته، ومدى توفر العمليات التشغيلية على وسائل التعليم المختلفة من مناهج دراسية واختبارات محاسبية وتطبيقات ميدانية إضافة إلى توفر الإطار العلمي المؤهل للقيام بذلك، كما يمكن الحكم على فاعلية النظام التعليمي عن طريق العلاقة بين المخرجات والأهداف التي ينبغي للنظام تحقيقها، عبر توفير الإطارات المحاسبية (الأكاديمية والمهنية) ومدى قدرتها على تحقيق أهداف النظام.

2.3. المدخل الدولية للتعليم المحاسبي:

تتزايد باستمرار المطالبات بتطوير التعليم المحاسبي الذي يشكل اللبنة الأساسية لتطوير مهنة المحاسبة على النحو المطلوب، من خلال صقل مخرجات التعليم المحاسبي بالمهارات المحاسبية التي تخدم المهنة، وقد جاءت هذه المطالبات بعد القصور الواضح في العديد من العوامل التعليمية وتوابعها والتي بقيت دون تغيير لمدة طويلة، حيث لم تعد قادرة على إعداد مخرجات مؤهلة لاستيعاب النماذج العملية والتحليلية والفنية الحديثة في المحاسبة والتدقيق.

وبما أن الطريقة التقليدية في تدريس المحاسبة هي الأكثر استعمالاً ورواجاً، حيث تدرس المحاسبة بكافة فروعها دون ترابط بيني، أصبحت هذه الطريقة لا تتلاءم مع المتطلبات المهنية

والاحتياجات التطبيقية الحالية، مما دفع إلى الاهتمام بالتعليم المحاسبي وأساليبه وتكنولوجياته والتركيز على القدرات والمهارات الفنية التحليلية في مهنة المحاسبة.

ونظرا إلى تعقد بيئة الأعمال وبروز العديد من التحديات أمام المهنيين بسبب الانفتاح العالمي والتقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصال وغيرها، يتوجب إحداث تغييرات في فلسفة التعليم المحاسبي والانتقال إلى المدخل الحديث للتعليم المحاسبي، وفي ما يلي مقارنة المدخلين التقليدي والحديث في التعليم المحاسبي:

الجدول : 1 مقارنة بين المدخل التقليدي والمدخل الحديث في التعليم المحاسبي

المدخل الحديث	المدخل التقليدي
تناول قضايا عامة في التعليم المحاسبي وبيئة الأعمال والمعارف الفنية	التركيز على المسائل الفنية المحاسبية
تكامل كبير بين مقررات المحاسبة كالضرائب والمحاسبة الإدارية ونظم المعلومات والتدقيق	تكامل محدود بين فروع ومعارف المحاسبة في المفردات التعليمية
الاهتمام بحل المسائل المعقدة التي تتطلب عمقا في التحليل كالحالات العملية	التأكيد على العمليات الحسابية للوصول إلى إجابة وحيدة
الاهتمام بالتعليم والتعلم (التعليم الذاتي)	التأكيد على قواعد التعليم (التلقين)
الاعتراف بأهداف أكثر للتعليم المحاسبي منها التعلم للغرض المهني	التعليم المهني لأجل اجتياز الاختبارات
الاهتمام بالشخصية والمهارات والسلوكيات من خلال التقديم والعروض الجماعية	عدم الاهتمام بمسائل الاتصالات والعلاقات والمهارات الفردية
مشاركة الطلاب في التعلم من خلال الإبداع والتعلم الذاتي	تلقي الطلاب المجرد للفنون المحاسبية
إدخال الوسائل التقنية ونظم المعلومات في المناهج التعليمية المحاسبية	عرض الوسائل التقنية نظريا بما فيها نظم المعلومات
تناول المقررات الابتدائية للمحاسبة التنموية ودورها في عملية اتخاذ القرارات علاوة على تناول الجوانب المالية والدورة المحاسبية	تركيز المقررات الابتدائية المحاسبية على الدورة المحاسبية

المصدر : (صالح، 2014)

لذا فإن المدخل الحديث في التعليم المحاسبي يمكن من إعداد وتأهيل طالب المحاسبة وإمداده بكافة أنواع المعرفة والمهارات والسلوكيات وإكسابه القدرة على الاستنتاج والاستقراء والتقييم وإيصال المعلومات بالشكل الذي يخدم مهنة المحاسبة ويطورها باستمرار ، وعليه فقد أصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين إستراتيجية التعليم للتأهيل المهني التي تركز على إدخال مفهوم التعليم بالتعلم، وتتضمن تطوير مهارات ومعارف وأساسيات مهنية تمكن طالب المحاسبة من الإلمام بمتطلبات المهنة. (صالح، 2014)

3.3. معايير التعليم المحاسبي الدولية:

إن تطوير مناهج التعليم المحاسبي يعد أمراً ضرورياً لمسايرة التطورات المتسارعة في العمل المحاسبي وتحقيق التكامل بين التعليم المحاسبي ومتطلبات مهنة المحاسبة في ظل التطورات المستمرة، ويتم ذلك مروراً بتطبيق معايير التعليم المحاسبي الدولية.

1.3.3. ماهية معايير التعليم المحاسبي الدولية:

تعتبر معايير التعليم المحاسبي الدولية (IAES) قواعد أساسية توفر إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه الممارسات التعليمية وترشيدها، ويقوم مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولية (IAESB) بإصدار هذه المعايير وغيرها من المنشورات التي تساعد على ترشيد الممارسات في التعليم المحاسبي، وللإشارة فإن هذا المجلس تابع للاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC بعد ما كان عبارة عن لجنة تعنى بمعايير التعليم المحاسبي .

2.3.3. أهمية معايير التعليم المحاسبي الدولية :

إن وجود معايير دولية للتعليم المحاسبي ضرورة ملحة وتكمن أهميتها في:

- تعزيز وتقوية المنافسة والمناظرة الدولية بشأن القضايا البارزة ذات العلاقة بتعليم المحاسبين وتطويرهم؛
- تحسين وتطوير برامج التعليم والتطوير لتحظى بالاعتراف والقبول الدولي، فمعايير التعليم الدولية هي معايير توجيهية وإرشادية تساعد بطبيعتها في تنفيذ التدريب والتطبيق الجيدين، وقد توفر النصح والإرشاد، فضلاً عن توفير أمثلة أو أدلة على أفضل الممارسات أو الطرائق الأكثر فعالية للتعامل مع القضايا المختلفة؛ (مقداد و آلاء، 2010)
- تخفيض الخلافات الدولية بشأن التأهيل وعمل ممتهني المحاسبة؛
- تسهيل التنقل العالمي لممتهني المحاسبة؛ (الفتاح و الفكي، 2014)
- تسمح هذه المعايير بتطوير عملية التعليم المحاسبي بالشكل الذي يتماشى مع التغيرات في المهنة.

3.3.3. محتوى معايير التعليم المحاسبي الدولية :

تساهم المعايير المحاسبية الدولية في عملية الإعداد والتنمية المتواصلة لممهني المحاسبة، فهي تثبت العناصر الأساسية لمحتوى وعملية التعليم والتنمية بالمستوى المقبول والمعترف به دولياً، ويرى البعض أن معايير التعليم المحاسبي الدولية تمثل الأساس لممارسة المهنة، فهي تؤكد على المستوى المطلوب والمناسب من المعرفة والمهارة والالتزام بالقيم والأخلاق، والتي يتم إدراكها أكاديمياً أو من خلال الدورات التدريبية.

إن من أهداف إصدار معايير التعليم المحاسبي هو تعزيز مهنة المحاسبة وتطويرها اعتماداً على مرجعية تمثل الحد الأدنى لمتطلبات التعلم اللازمة لإعداد وتكوين محاسبين مؤهلين، حيث تتضمن محتوى التعليم، ومتطلبات الخبرة العملية والتطوير المهني المستمر، وتتكون معايير التعليم المحاسبي الدولية من ثمانية معايير هي كالتالي:

أ. معيار التعليم المحاسبي الأول (IES1) متطلبات القبول في برنامج تعليم المحاسبة المهنية: يضع هذا المعيار شروط القبول لبرنامج التعليم المحاسبي المهني، كما يوفر بعض التعليقات على كيفية تقييم مؤهلات دخول هذا المستوى، إن الهدف من هذا المعيار هو ضمان أن الطلاب الذين سيصبحون محاسبين مهنيين لديهم الخلفية التعليمية التي تمكنهم من حصولهم على إمكانية معقولة لتحقيق النجاح في الدراسات والامتحانات في التصنيفات وفترة الخبرة العملية. (أمل الحسين و أحمد ميري، 2016)

ب. معيار التعليم المحاسبي الثاني (IES2) التطوير المهني الأولي-الكفاءة الفنية: بمقتضى الإعداد المهني الجيد للمحاسب يجب أن يكتسب مجموعة من المعارف المحاسبية النظرية وكذا المهنية من خلال عملية التدريب والتربص، ويتضمن هذا المعيار أهم المعارف التي يجب أن يكتسبها طلاب المحاسبة وتم تصنيفها إلى ما يلي :

1. المحاسبة والتمويل والمعارف المرتبطة بها

2. المعارف المتعلقة بالتنظيم والأعمال؛

3. المعارف المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات. (عبد الله، 2016-2017)

يلاحظ أن المواضيع الخاصة بالمعارف المرتبطة بالمحاسبة والتمويل تعبر عن الجوانب النظرية الأساسية التي تمكن الطلاب من تنمية المهارات المعرفية والإدراكية من خلال الفهم وتطبيق المفهوم والتحليل والتقييم، وكذا تنمية قدرة الطالب على التفكير المنطقي والاستكشاف والبحث عن المعلومات ومصادرها وكيفية تنظيمها، للتمكن من حل المشاكل المحاسبية، كما تعمل على تنمية المهارات الفنية والوظيفية التي تمكن الطالب من القياس وتحليل التقارير وتحليل المخاطر.

أما المعرفة بالتنظيم والأعمال فتساعد المحاسبين على تطبيق مختلف المهارات المهنية المكتسبة خلال الدراسة النظرية في بيئة العمل، وتختلف قدرة الفهم والتحليل بين مختلف الأفراد حسب

خبرتهم ومدى مشاركتهم ومساهماتهم في إدارة الأعمال والأمور التنظيمية، وبالتالي فإن المعارف المكتسبة ستفي بمتطلبات تطوير قدرات الإدراك لاتخاذ القرارات المناسبة وتحليل المخاطر الناتجة عن هذه القرارات، وكذا تزويد الطالب بالقدرة على تبرير المشاكل وحصرها وإيجاد الحلول المناسبة لها، من خلال العمل على دعم التخطيط الاستراتيجي والقدرة على التأثير على الآخرين.

وتعمل المعرفة بتكنولوجيا المعلومات على إكساب الطلاب وتمكينهم من الاستخدام الجيد لتكنولوجيا المعلومات ومختلف تقنياتها وتطبيقاتها في حل المشاكل المحاسبية، وكذا فهمهم لعمل مختلف الأنظمة ويتطلب الوصول إلى هذه القدرات مشاركة الطالب في عملية إعداد وتصميم هذه الأنظمة، وذلك لتطوير المعارف الفنية والذهنية في حل مختلف المشاكل المحاسبية المعقدة والتوصل إلى حلول عن طريق التجربة، وتطوير مهارة التعلم المستمر . (عبد الله، 2016-2017)

ت . معيار التعليم المحاسبي الثالث) IES3 التطوير المهني الأولي -المهارات المهنية: (

تم نشر مسودة المعيار في ماي 2004 ودخل حيز التنفيذ في 1 جانفي 2005 ، وينص على مزيج من المهارات اللازم توفرها في المرشحين) المتعلمين (ليتأهلوا كمحاسبين مهنيين، بما في ذلك من متطلبات ضرورية في التعليم العام لتنمية وتطوير هذه المهارات. (محمد و عبد الله، 2012) وقد قام الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) بتقسيم هذه المهارات إلى خمسة مجموعات وهي :

- المهارات الفكرية هي التي تساعد على التفكير المنطقي واتخاذ قرارات سليمة والتنبؤ والاستنتاج وحل المشاكل ؛

- المهارات الفنية والعملية وهي التي تساعد على أداء العمل وفقا لما هو مطلوب ؛

- المهارات الشخصية وهي التي تكون متعلقة بشخصية المحاسب وسلوكه المهني؛

- مهارات التواصل والاتصال وهي التي تساعد المحاسب على العمل مع الآخرين للمصلحة العامة للمؤسسة؛

- المهارات التنظيمية وإدارة الأعمال وهي الخاصة بالتخطيط وإدارة المشاريع والموارد البشرية وتنظيم العمل والقيادة. (محمد مطر، 2015)

ث . معيار التعليم المحاسبي الرابع) IES4 التطوير المهني الأولي -القيم والأخلاقيات والاتجاهات المهنية:

يصف هذا المعيار القيم والأخلاق والسلوك المهني الذي ينبغي إحرازه خلال برنامج التعليم الذي يقود إلى التأهيل المحاسبي، فيجب أن يتسم المهنيون بالقيم والأخلاق والسلوكيات وفق المنظومة الأخلاقية المحلية والتي يجب أن تتوافق مع المنظومة الأخلاقية للمحاسبين المهنيين حسب IFAC ، في حين ينبغي أن يؤدي الالتزام بالقيم والسلوكيات إلى تحقيق ما يلي:

-المصلحة العامة والمسؤولية الاجتماعية -التحسين والتعليم المستمر مدى الحياة -الالتزام بالقوانين والتشريعات -الاعتمادية، المعولية، والمسؤولية، الالتزام بالوقت، والكياسة والاحترام. (أمل الحسين و أحمد ميري، 2016)

ج. معيار التعليم المحاسبي الخامس) IES5 متطلبات الخبرة العملية:

يصف هذا المعيار متطلبات الخبرة العملية التي ينبغي للأفراد المتعلمين أن يحرزوها لتحقيق الكفاءة المهنية، وحدد فترة تحقيقها بثلاثة سنوات كحد أدنى قبل تلقي المصادقة الكاملة، خلال المزج المناسب بين التعليم العام والتكوين المهني والخبرة العملية، ويتنوع تكوين هذا المزيج بناء على القيود الموضوعية من قبل الأفراد في الهيئات المهنية، والقوانين الدولية والمحلية، ومتطلبات السلطات التنظيمية وتوقعات الجمهور.

وتحت بند الرقابة والتوجيه حسب هذا المعيار يطلب من المدربين والأكاديميين بالعمل والتنسيق مع بيئات العمل التي تستقبل الطلبة، ومع الهيئات المهنية المنظمة للمهنة للتأكد من أن البرامج التعليمية التدريبية ملائمة لجميع الظروف وذات تسلسل منطقي، كما يجب هذا المعيار تقويم الخبرة المكتسبة من خلال عدة خطوات حددتها الفقرة 26 من نفس المعيار، إضافة إلى عملية التقويم النهائي لقدرات وكفاءة المترشحين للمهنة قبل تخرجهم.

علاوة على ذلك فإن الدخول في دورات متقدمة قد تكون مطلوبة بعد التأهيل المحاسبي لجلب المشاركين إلى مستوى المدقق القانوني أو تخصصات متقدمة أخرى، وفي كل حالة فإن التعلم المستمر يكون مطلوباً لتنمية الجدارة المهنية والمحافظة عليها.

ح. معيار التعليم المحاسبي السادس) IES6 التطوير المهني الأولي - تقييم الكفاءة المهنية :

يحدد هذا المعيار متطلبات تقييم الكفاءة والقدرات المهنية للمشاركين التي يتم اكتسابها خلال برنامج التعليم المهني، وفي هذه المرحلة يحتاج المشاركون إلى أن يكونوا قادرين على إثبات ما يلي:

- التعرف على المآزق الأخلاقية

-معرفة الحس الفني اتجاه مواضيع معينة من المنهج الدراسي؛

-استخلاص المعرفة التي تمكنهم من إيجاد حلول متعددة للمشاكل المعقدة؛

-التعرف على مكونات المشكلة المركبة Multi-problem وترتيبها وعرضها بشكل صحيح؛ (محمد و عبدالله، 2012)

-حل المشاكل العملية من خلال التمييز بين المعلومات الملائمة وغير الملائمة ضمن البيانات المقدمة؛

- إدراك الحلول والمعالجات البديلة لفهم أحكام التعامل معها
- إحداث التكامل بين المعرفة والمهارات؛
- حسن التواصل مع المستخدمين من خلال صياغة توصيات واقعية بشكل منطقي ومختصر.

خ. معيار التعليم المحاسبي السابع) IES7 التطوير المهني المستمر-التعليم مدى الحياة والتطوير المهني المستمر للكفاءة :

تبرز أهمية التطوير المهني المستمر من خلال إبقاء المهنيين على علم بتحديثات المهنة و التدريب المناسب وتعدد المعلومات والمهارات والمعرفة ، وينص المعيار على أنه يتوجب على أعضاء الهيئات المهنية توفير ما يلي:

- تعزيز الالتزام بالتعلم مدى الحياة بين المحاسبين المهنيين؛
 - تيسير الوصول إلى فرص وموارد التنمية المهنية المستمرة لأعضائها ؛
 - إنشاء معايير مرجعية للأعضاء لتطوير والحفاظ على الكفاءة المهنية اللازمة لحماية المصلحة العامة؛
 - مراقبة وإنفاذ التطوير المستمر وصيانة الكفاءة المهنية للمحاسبين المهنيين .
- إن عملية التعلم مدى الحياة تبدأ مبكرا وتستمر مع برنامج التعليم إلى أن يصبح المتعلم مؤهلا وتستمر خلال الحياة المهنية.

د. معيار التعليم المحاسبي الثامن) IES8 التطوير المهني للشركاء المسؤولين عن مهمة المراجعة للقوائم المالية:

يبين هذا المعيار في مقدمته المفهوم العام لعملية التدقيق وما ينظمها ويحدد متطلبات تأهيل المدققين، بما فيها من متطلبات خاصة لبيئات وصناعات معينة، كما ينص على تحديد معايير للممارسة الجيدة المقبولة في برنامج تعليم وتنمية قدرات المهنيين . (أمل الحسين و أحمد ميري، 2016)

ألزم المعيار IES8 الهيئات المهنية بمطالبة أعضائها المؤدين لدور الشرك المسئول عن مراجعة القوائم المالية بالمحافظة على كفاءتهم المهنية، من خلال تنفيذهم للأنشطة الملائمة للتطوير المهني المستمر ، وقد حدد المعيار مخرجات التعلم التي يتوجب على هؤلاء الشركاء الالتزام بتحقيقها (دون شرط الاقتصاد عليها) من خلال ما يؤديه من أنشطة للتطوير، حيث ربط هذه المخرجات بالمكونات الثلاثة للكفاءة المهنية من كفاءة فنية، مهارات مهنية، قيم أخلاق ومواقف مهنية. (ناظم شعلان و مارية علي، 2020)

4. مسار تطور نظام التعليم الجامعي في الجزائر :

تهدف الجامعة إلى إنتاج نقل ونشر المعرفة والمساهمة في بناء وتنمية المجتمع إن لم نقل أنها أساس تطوره، حيث تقاس الدول في الوقت الراهن بدرجة امتلاكها للتكنولوجيا في شتى المجالات، لذلك تتميز الدول المتقدمة بجامعاتها العريقة واهتمامها بقطاع التعليم العالي الذي تعتبره قطاعا منتجا وتميزه برصد مبالغ سنوية ضخمة على خلاف دول العالم الثالث ومن ضمنها الجزائر، وفي العرض الموالي تقديم لأهم المحطات التاريخية لتطور الجامعة الجزائرية:

1.4. المرحلة الأولى 1830 - 1962:

شهدت هذه المرحلة إنشاء جامعة الجزائر، ففي سنة 1833 تم إنشاء أول مدرسة للطب في الجزائر على يد المستعمر الفرنسي، كما أنشأت مدرسة الآداب سنة 1832 ومدرسة الحقوق سنة 1857 ومدرسة العلوم سنة 1868، وكانت هذه المدارس الأربعة هي النواة الأولى المكونة لجامعة الجزائر التي تأسست في 30/12/1909.

و شهدت هذه المرحلة إنشاء عدة مدارس ومعاهد ومخابر ألحقت فيما بعد بجامعة الجزائر) معهد البيوتقني سنة 1845 - مدرسة الأساتذة ببوزريعة سنة 1900 - مدرسة التجارة سنة 1900 - معهد الدراسات الزراعية سنة 1905 - معهد النظافة والطب لما وراء البحار سنة 1923 - معهد الأرصاد الجوية وفيزياء الكواكب سنة 1931 - معهد البحوث الصحراوية مرسوم 20/07/1942 - معهد التعمير مرسوم 11/07/1942 - معهد التربية البدنية والرياضية مرسوم 24/04/1944 - المعهد العالي للدراسات الإسلامية سنة 1946 - معهد العلوم السياسية سنة 1949 - معهد الدراسات الفلسفية مرسوم 05/05/1952 - معهد الإبتولوجيا مرسوم 31/03/1956 - معهد الدراسات النووية سنة 1956 - معهد التحضير للأعمال سنة 1957.

ومما لاشك فيه أن التعليم العالي في عهد الاستعمار كان لخدمة أهدافه كفرنسة لغة التعليم وتبعية إلى الجامعات الفرنسية.

2.4. المرحلة الثانية: 1963-1970:

تميزت المرحلة الأولى ما بعد الاستقلال بفتح جامعات بالمدن الرئيسية، حيث تأسست جامعة وهران في 20/12/1967 بعدما كانت ملحقة بجامعة الجزائر منذ 13/4/1965 وهي أول جامعة أنشأتها الجزائر كدولة مستقلة، ثم تأسست جامعة قسنطينة في 29/03/1968 بعدما كانت تابعة لجامعة الجزائر، ثم جامعة العلوم والتكنولوجيا هواري بومدين بالجزائر، وجامعة العلوم والتكنولوجيا بوهران، وجامعة عنابة.

3.4. المرحلة الثالثة: 1971-1980:

قررت السلطات في هذه المرحلة إصلاح التعليم العالي وجعله مرتبطا بالهوية الوطنية، لأن الجامعة الموروثة عن الاستعمار كانت تعاني من مشاكل عديدة، فاتجهت إلى بناء معالم جديدة للجامعة تستقل تدريجيا عن الموروث الاستعماري وتحاول في نفس الوقت برمجة خطة تنموية واضحة يكون للجامعة دور حيوي في تفعيلها، حيث أنشأت وزارة التعليم العالي سنة 1971، كما واكبت هذه المرحلة المخطط الرباعي الأول (1970-1973) (وصدور ميثاق الثورة الزراعية، وفي سنة 1975 تم تعديل مراحل الدراسة الجامعية لتصبح:

- مرحلة الليسانس) من 6 سدايسات في 3 سنوات إلى 8 سدايسات في 4 سنوات؛

- ظهور مرحلة الماجستير (الدراسة سنة واحدة وبعد النجاح يسمح للطالب التسجيل في رسالة الماجستير)؛

- ظهور مرحلة دكتوراه العلوم) التسجيل ثم إعداد ومناقشة الأطروحة أمام لجنة من الأساتذة .
وتميز نظام التدريس بأن كل مقياس مستقل بذاته حيث يشترط تحصيله بالمعدل 10 فما فوق، وإذا رسب الطالب فيه يسجله مع مقاييس السداسي الموالي، ويسمح له بالتسجيل في مقاييس فقط من المقاييس التي رسب فيها من السداسي السابق. (خان، 2016)

4.4. المرحلة الرابعة: 1981-2003

تميزت هذه المرحلة باستمرار عمليات الإصلاح، ومحاولة ربط مخرجات الجامعة باحتياجات سوق العمل، حيث قامت وزارة التعليم العالي في جوان 1981 بتعديل نظام الامتحانات، وصارت المادة مكملة لغيرها، والنجاح مشروط بالمعدل الكلي شريطة أن لا يقل معدل كل مادة عن 20/7، وتوالت التعديلات الجزئية في السنوات اللاحقة، ومنها تخفيض معدل قبول المادة إلى 20/5، كما ظهرت الخريطة الجامعية في صورتها الأولية سنة 1983 ثم تم ضبطها سنة 1984 وكانت تهدف إلى تخطيط التعليم العالي حسب حاجيات الاقتصاد الوطني. (دشاش و دربال، 2013)

5.4. المرحلة الخامسة -2004 إلى يومنا هذا :

تميزت هذه المرحلة بظهور نظام ال L M د LMD في بعض الجامعات الجزائرية ليتم تعميمه لاحقا على مستوى كل الجامعات.

1.5.4. ظهور نظام: LMD

شهدت الجزائر أول تطبيق لنظام) LMD ليسانس-ماستر-دكتوراه (سنة 2004 في بعض التخصصات الجامعية كمرحلة أولية ليشمل فيما بعد جميع التخصصات، وذلك بهدف جعل الجامعة الجزائرية تتماشى مع التطورات العالمية الجديدة في ميدان التكوين والتعليم ويأتي هذا بعد مصادقة الدول الأوروبية بتاريخ 19/6/1999 على آليات تطوير التعليم العالي، وإنشائها لمنطقة موحدة للتعليم العالي في أوروبا لاستخدامها كوسيلة لتشجيع تنقل المواطنين ورفع نسبة العمالة والتنمية الشاملة للقارة، حتى تتمكن من منافسة أمريكا وغيرها من الدول .

بناء على توصيات اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية حددت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إستراتيجية لتطوير القطاع للفترة) 2004-2013 (والتي من محاورها تطبيق إصلاح شامل وعميق للتعليم العالي في أطواره التكوينية) : ليسانس-ماستر -دكتوراه (مع هيكلة تستجيب للمعايير الدولية، وتنظيم جديد للتسيير البيداغوجي وتأهيل مختلف البرامج التعليمية.

2.5.4. أهداف نظام: LMD

حددت الأهداف الكبرى لتطبيق نظام (LMD) في الجزائر في ما يلي :

-تحسين جودة التعليم - السعي لضمان التشغيل - تحديث التسيير والبيداغوجيا - تلاؤم التكوين مع النظام العالمي وخاصة الأوروبي - تنوع مسارات التكوين وربطها بالحاجات الاجتماعية والاقتصادية.

3.5.4. محتوى نظام : LMD

يتكون نظام الدراسة في هذا النظام من ثلاثة أطوار هي) :ليسانس، ماستر، دكتوراه(، تشمل شهادة ليسانس 6 سداسيات بعد البكالوريا، والنجاح فيها يتطلب الحصول على 180 رصيدا (crédits) ، بمعدل 30 رصيد في كل سداسي، وهناك نوعين من شهادة الليسانس): ليسانس أكاديمي ، وليسانس مهني (يقابلهما نوعين من الماستر) أكاديمي ومهني(، وتشتمل شهادة الماستر على 4 سداسيات بعد الليسانس، والنجاح فيها يتطلب 120 رصيدا، علما أن السداسي الرابع والأخير يخصص لإعداد " مذكرة بحث" ، أما بالنسبة لشهادة الدكتوراه فهي تشتمل على 6 سداسيات على الأقل و 10 سداسيات على الأكثر بعد الماستر ، وللتسجيل في الدكتوراه يجب النجاح في مسابقة يشارك فيها الطلبة الحاصلون على شهادة الماستر، والحصول على شهادة الدكتوراه يتطلب 180 رصيدا، تختم بإعداد رسالة جامعية تناقش علنا أمام لجنة مناقشة من الأساتذة ذوي الخبرة .

6.4. تقييم نظام التعليم الجامعي بعد تطبيق : LMD

بعد سنوات من تطبيق نظام ل.م.د في المؤسسات الجامعية الجزائرية ظهرت العديد من المشاكل والصعوبات التي حالت دون تحقيقه لأهدافه ونذكر منها :

- نسبة مرتفعة في الرسوب والتوقف عن الدراسة ؛
- كثافة وتركيز البرامج تستدعي أن تتوفر في الأستاذ من جهة الكفاءة والجدية في العمل ومن جهة أخرى أن يكون الطالب على قدر المسؤولية والالتزام لإتمام البرامج المسطرة، ولتحقيق ذلك يجب توفير بيئة عمل مناسبة ومثالية ؛
- تعدد التخصصات وتشابكها أصبح إشكالا بالنسبة لحاملي الشهادات خاصة في مسابقات التوظيف والدكتوراه خاصة في ظل تعنت بعض المؤسسات واستعمالها للجهوية ؛
- عدم إعداد مشاريع التكوين وفق المعايير العالمية لجودة التعليم الجامعي؛
- قلة وضعف مخابر البحث في أدائها للأدوار المنوطة بها ؛
- غياب جسور تواصل بين الجامعة والشركاء الاقتصاديين، وغياب الخرجات العلمية والترقيات الميدانية؛

رغم التغييرات والإصلاحات النوعية التي شهدتها الجامعة الجزائرية، إلا أن ذلك لم يشفع لها في احتلال مرتبة مشرفة ضمن مصاف الجامعات العالمية، وهذا حسب أغلب التصنيفات والدراسات التي تجريها هيئات دولية متخصصة، فحسب آخر تصنيف عالمي للجامعات OF UNIVERSITIES " RANKING WEB" في جانفي 2021 عبر الموقع الإلكتروني " ويبو ماتريكس " والذي أجراه

المجلس العالي للبحث العلمي بإسبانيا، ويتم تحديثه كل ستة أشهر معتمدا على معيار الأبحاث والملفات الفنية التي تنشرها الجامعات على شبكة الأنترنت، وتضمن ترتيبا لـ 100 مؤسسة جامعية جزائرية (جامعات - مدراس عليا - مراكز جامعية) ... ، حيث جاءت جامعة العلوم والتكنولوجيا هواري بومدين في مقدمة الجامعات الجزائرية محتلة المرتبة 1985 عالميا، تليها جامعة الإخوة منتوري قسنطينة (1) في المرتبة 2069 عالميا، ثم جامعة وهران (1) (أحمد بن بلة في المرتبة 2266 ، ثم جامعة المسيلة في المرتبة 2316 ، أما في مؤخرة الترتيب فجاءت المدرسة العليا للعلوم التطبيقية بالجزائر العاصمة في المرتبة 97 و 27115 دوليا، تليها المدرسة العليا للاقتصاد بوهران في المرتبة 27245 دوليا، ثم المدرسة العليا للمحاسبة والمالية بقسنطينة في المرتبة 28323 ، وفي الأخير المدرسة العليا في علوم التغذية والصناعات الغذائية بالعاصمة في المرتبة 100 و 29100 دوليا . (webometrics)

5. التعليم المحاسبي الجامعي في الجزائر :

في ظل التطورات والأحداث الاقتصادية المتسارعة في عالم اليوم، تأتي جهود المنظمات المهنية الدولية للمحاسبة لتجعل من المحاسبة أداة عصرية تستجيب لمختلف هذه التغيرات، وعلى هذا الأساس فإن برامج التعليم والتكوين المحاسبي في الجامعات الجزائرية يجب أن تخضع للتحديث المستمر لتنتمي المهارات المعرفية والسلوكية والتنظيمية لدى طالب المحاسبة، لتتحول من التركيز على التلقين إلى التركيز على الحوار والمشاركة والإبداع.

1.5. تطور التعليم المحاسبي في الجزائر :

إن أهم ما ميز التعليم المحاسبي حتى نهاية فترة الثمانينيات هو اشتراك برامج التعليم العالي في تدريس مقاييس المحاسبة ضمن تخصص المالية والمحاسبة، ومع بداية التسعينيات عرفت برامج التعليم الجامعي بعض الإصلاحات من خلال الإجراءات الجديدة التي أدخلتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، والتي دفعت بإدارة المدرسة العليا للتجارة بالجزائر للقيام سنة 1992 بفصل تخصص المالية والمحاسبة إلى شقين، وتبعاً لذلك عرفت باقي الجامعات ابتداء من سنة 1998 تعديلات مست نظام الدراسة، وبهذا أصبحت المحاسبة اختصاصا مستقلا يمنح صاحبه شهادة ليسانس في المحاسبة وأثريت برامجه مع تطبيق القرار رقم 395 بتاريخ 10-08-2000 المتضمن البرنامج البيداغوجي لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير . (دشائش و دربال، 2013)

رغم أهمية التغيرات التي حدثت على مستوى النظام المحاسبي الجزائري وما ينتظر أن يرافقها من تغيرات على مستوى التعليم المحاسبي الجامعي، إلا أن رد فعل الوزارة المعنية جاء متأخر جدا، حيث وجهت الوزارة لمؤسسات التعليم العالي في 17 نوفمبر 2009 بخصوص تطبيق النظام المحاسبي المالي التعليمية رقم 2 الصادرة بتاريخ 29 أكتوبر 2009 المتضمنة أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي

في سنة 2010 ، والتي اعتبرت حسب مراسلة الوزارة بأنها وثيقة عمل بيداغوجية أساسية ينبغي أن يسترشد بها أساتذة ميدان المحاسبة، كما تؤكد هذه المراسلة على ضرورة أن يولي مسؤولو الكليات المعنية اهتماما كبيرا أثناء تقديم وتقييم عروض التكوين بأن تتضمن هذه الأخيرة المستجدات التي طرأت على النظام المحاسبي الجزائري.

لم تتضمن المراسلة أية إشارة لمحتوى برامج التدريس الجديدة أو دعوى لتقديم مقترحات بخصوص هذه البرامج، كما أنه لم يسبق هذه المراسلة، ولم يعقبها أية دعوة لعقد لقاءات ودورات تكوينية تحت إشراف الوزارة لضمان توحيد هذه البرامج وتجانس طرق التدريس في مختلف الجامعات، واستعراض ومناقشة المشاكل العملية التعليمية المحتملة خلال المرحلة الانتقالية. (بلغيث، 2010)

مع تطبيق النظام المحاسبي المالي تغيرت طبيعة المحاسبة وأهدافها بتغيرها من وسيلة للمحاسبة عن الذمة المالية إلى محاسبة مالية تهدف إلى مساعدة مستعملي المعلومات المالية وخاصة المستثمرين إلى اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة، تتميز بمبادئ وقواعد تسجيل وتقييم حديثة وفق إطار تصوري يغلب الجانب الاقتصادي على الجانب الشكلي والقانوني، هذا التغير الجذري يجب أن يقابله تغيير أكاديمي نوعي على مستوى المقاييس المتعلقة بالمحاسبة في المدارس والجامعات والمعاهد للتكيف مع المستجدات الحاصلة في عالم المحاسبة. (علي و وآخرون، 2010)

2.5. محتوى برامج التكوين القاعدي لمرحلة الليسانس في تخصصات المحاسبة:

خضعت هذه البرامج للاختلاف بين الجامعات على المستوى الوطني لتعدد عروض التكوين والتخصصات، لذا تسعى اللجنة البيداغوجية الوطنية لميدان التكوين في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير التابعة لوزارة المالية ضبطها وتوحيدها في كل مرة، ويتكون برنامج التكوين للحصول على شهادة الليسانس في المحاسبة من ما يلي:

الجدول 2 :برنامج تكوين السنة الأولى جذع مشترك ميدان علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية

السادسي الأول	السادسي الثاني
المقاييس + المعامل	المقاييس + المعامل
الوحدات	
أساسية	مدخل للإقتصاد (2)، إقتصاد جزئي (2)1، محاسبة عامة (2)1، تاريخ الوقائع الاقتصادية (2)
منهجية	مدخل لإدارة الأعمال (2)، إقتصاد جزئي (2)2، محاسبة عامة (2)2
	إحصاء (2)1، رياضيات (2)1، منهجية البحث
	إحصاء (2)2، رياضيات (2)2، إعلام

آلي (2)	(1)1	
قانون تجاري (1)، علم إجتماع المنظمات (1)	مدخل للقانون (1)، مدخل لعلم الاجتماع (1)	إستكشافية
لغة أجنبية 2 (1)	لغة أجنبية 1 (1)	أفقية

المصدر : القرار الوزاري رقم 581 المؤرخ في 2014/7/23 الذي يحدد برنامج التعليم القاعدي المشترك لشهادات الليسانس في ميدان علوم اقتصادية، تسيير وع تجارية

الجدول 3 : برنامج تكوين السنة الثانية فرع علوم مالية ومحاسبية

السداسي الأول	السداسي الثاني	الوحدات
المقاييس + المعامل	المقاييس + المعامل	أساسية
محاسبة تحليلية (2)، تسيير المؤسسة (2)، إقتصاد كلي (2)1	اقتصاد المؤسسة (2)، إقتصاد (2)2، رياضيات مالية (2)، المعايير المحاسبية (2)	منهجية
إحصاء (2)3، مالية المؤسسة (2)، منهجية البحث (2)	المالية العامة (2)	إستكشافية
إعلام آلي (2)2	إعلام آلي (2)3	أفقية
اقتصاد نقدي وأسواق رأس المال (2)، لغة أجنبية (1)3	الفساد وأخلاقيات العمل (1)	

المصدر : القرار الوزاري رقم 640 المؤرخ في 2014/7/24، الذي يحدد برنامج التعليم للسنة الثانية لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية وت وع ت، فرع علوم مالية ومحاسبة

الجدول 4 : برنامج تكوين السنة ثالثة تخصص مالية ومحاسبية

السداسي الأول	السداسي الثاني	الوحدات
المقاييس + المعامل	المقاييس + المعامل	أساسية
محاسبة مالية معمقة (2)1، مراقبة التسيير (2)، تحليل مالي (2)	محاسبة مالية معمقة (2)2، السياسات المالية للمؤسسة (2)، نظام المعلومات (2)	منهجية
محاسبة الشركات (2)، جباية المؤسسة (1)	التدقيق المالي والمحاسبي (2)، تقييم المشاريع (2)، تقرير التربص (1)	إستكشافية
إفلاس وتسوية قضائية (1)، إعلام آلي للتسيير (1)1	الأسواق المالية (1)	

أفقية	لغة أجنبية 5(1)	لغة أجنبية 6(1)
-------	-----------------	-----------------

المصدر : اللجنة البيداغوجية الوطنية لميدان التكوين في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،
محضر إجتماع، 21ماي 2017، جامعة وهران 2

الجدول 5 : برنامج تكوين السنة الثالثة تخصص محاسبة و جباية

السداسي الأول		السداسي الثاني
الوحدات	المقاييس + المعامل	المقاييس + المعامل
أساسية	المحاسبة المالية المعمقة 1(2)، محاسبة الشركات(2)، جباية المؤسسة (2)	المحاسبة المالية المعمقة 2(2)، تسيير مالي(2)، مراجعة جباية(2)
منهجية	الموازنة التقديرية(2)، التسيير الجباي(1)	مراقبة التسيير (1)، المحاسبة العمومية(1)، تقرير التربص(1)
إستكشافية	أدوات إحصائية لتحليل البيانات(1)	القانون الجباي(1)
أفقية	لغة أجنبية(1)	لغة أجنبية(1)

المصدر : اللجنة البيداغوجية الوطنية لميدان التكوين في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،
محضر إجتماع، 21ماي 2017، جامعة وهران 2

الجدول 6 : برنامج تكوين السنة الثالثة تخصص محاسبة و مراجعة

السداسي الأول		السداسي الثاني
الوحدات	المقاييس + المعامل	المقاييس + المعامل
أساسية	محاسبة الشركات(2)، محاسبة مالية معمقة 1(2)، معايير المراجعة الدولية(2)	التسيير المالي(2)، محاسبة مالية معمقة 2(2)، مراجعة مالية(2)
منهجية	نظام الرقابة الداخلية(1)، معايير المراجعة المحلية(1)، معايير المراجعة المحلية(1)	تقرير التربص(1)، الموازنة التقديرية(2)، محاسبة عمومية(1)
إستكشافية	لغة أجنبية(1)	قانون الأعمال(1)
أفقية	لغة أجنبية(1)	لغة أجنبية(1)

المصدر : اللجنة البيداغوجية الوطنية لميدان التكوين في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،
محضر إجتماع، 21ماي 2017، جامعة وهران 2

الجدول 7 : برنامج تكوين السنة الثالثة تخصص مالية المؤسسة

السداسي الأول		السداسي الثاني
الوحدات	المقاييس + المعامل	المقاييس + المعامل
أساسية	المحاسبة المالية المعمقة 1(2)، تسيير مالي	المحاسبة المالية المعمقة 2(2)

التسيير المالي 2(2)، دراسة حالات مالية 2(2)	1(2)، الهندسة المالية 2(2)	
الموازنة التقديرية 2(2)، التقييم المالي للمؤسسات 2(2)، تقرير التربص 1(1)	حماية المؤسسة 1(1)، نظرية إتخاذ القرار 2(2)	منهجية
الأدوات الإحصائية لتحليل البيانات 1(1)	الإفلاس و التسوية القضائية 1(1)	إستكشافية
لغة أجنبية 1(1)	لغة أجنبية 1(1)	أفقية

المصدر : اللجنة البيداغوجية الوطنية لميدان التكوين في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، محضر إجتماع، 21 ماي 2017، جامعة وهران 2

الجدول 8 : برنامج تكوين سنة ثالثة تخصص مالية البنوك و التأمينات

السادسي الأول	السادسي الثاني	الوحدات
المقاييس + المعامل	المقاييس + المعامل	أساسية
محاسبة البنوك 2(2)، محاسبة التأمينات 2(2)، التأمين والتأمين التكافلي 2(2)،	تسيير المخاطر المالية 2(2)، التسيير المالي 2(2)، الهندسة المالية 2(2)	منهجية
التسويق البنكي 1(1)، تقييم المشاريع 2(2)	منتجات التأمين 1(1)، التدقيق البنكي 1(1)، تقرير التربص 1(1)	إستكشافية
قانون التأمينات 1(1)	قانون النقد والقرض 1(1)	أفقية
لغة أجنبية 1(1)	لغة أجنبية 1(1)	

المصدر : اللجنة البيداغوجية الوطنية لميدان التكوين في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، محضر إجتماع، 21 ماي 2017، جامعة وهران 2.

3.5. مقارنة محتويات التكوين القاعدي لشهادة الليسانس مع متطلبات معيار التعليم المحاسبي الدولي رقم 2 :

إن تطوير برامج التعليم المحاسبي في الجزائر يمر عبر مقارنتها بمتطلبات معايير التعليم المحاسبي الدولية، باعتبار أن تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والتدقيق يقود إلى تطبيق معايير التعليم المحاسبي الدولية في إطار ما يسمى بعولمة المحاسبة، لذا سناحاول من خلال الجدول الموالي مقارنة محتويات التكوين القاعدي لشهادة الليسانس مع متطلبات معيار التعليم المحاسبي الدولي رقم 2:

جدول 9 : مقارنة محتويات التكوين القاعدي لشهادة الليسانس مع متطلبات معيار التعليم المحاسبي

الدولي رقم 2

الملتقى الدولي الأول حول

تدويل التعليم المحاسبي: نحو تعزيز القاعدة التعليمية للممارسة المحاسبية

يوم 5 أكتوبر 2021، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، ISBN 978-9931-9547-0-5

مجال الكفاءة	الحد الأدنى الكفاءة	السنة 1	السنة 2	السنة 3 (مختلف التخصصات)		
				مالية ومحاسبة	محاسبة و جباية	محاسبة و مراجعة
1. المحاسبة المالية والتقارير	متقدمة	محاسبة عامة 2+1	غير موجود	موجود	موجود	موجود
2. المحاسبة الإدارية	متوسطة	غير موجود	محاسبة (تحليلية)	موجود	موجود	موازنة تقديرية
3. التمويل والإدارة المالية	متوسطة	غير موجود	مالية المؤسسة	تحليل مالي، سياسات مالية	تسيير مالي	تسيير مالي هندسة مالية، تسيير مالي 2، تقييم مالي للمؤسسات
4. الضرائب	متوسطة	غير موجود	غير موجود	جباية المؤسسة	جباية المؤسسة	جباية المؤسسة
5. المراجعة وخدمات التأكيد	متوسطة	غير موجود	غير موجود	موجود	مراجعة جباية	غير موجود
6. الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية	متوسطة	غير موجود	غير موجود	غير موجود	غير موجود	نظام الرقابة الداخلية
7. القانون التجاري واللوائح	أساسية	مدخل القانون التجاري	غير موجود	إفلاس وتسوية قضائية	قانون جبائي	إفلاس وتسوية قضائية
8. تكنولوجيا المعلومات	متوسطة	إعلام آلي	إعلام آلي 2 إعلام آلي 3	إعلام آلي للتسيير نظام معلومات محاسبي	غير موجود	غير موجود
9. الأعمال والبيئة التنظيمية	متوسطة	غير موجود	المعايير المحاسبية الدولية	أسواق مالية	غير موجود	معايير المراجعة الدولية

غير موجود	غير موجود	غير موجود	غير موجود	غير موجود	إقتصاد كلي 2+1، إقت صاد نقدي وأسواق رأس المال، إقتصاد المؤسسة	مدخل للاقتصاد إقتصاد جزئي 1+2 تاريخ الوقائع الاقتصادية	أساسية	10. الإقتصاد
غير موجود	نظرية اتخاذ القرار	غير موجود	غير موجود	غير موجود	تسيير المؤسسة الفساد وأخلاقيات العمل	مدخل إدارة الأعمال مدخل علم الاجتماع علم اجتماع المنظمات	متوسطة	11. إدارة الأعمال

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على معيار التعليم المحاسبي رقم 2 .

غير موجود) دون لون : (يعني لا يوجد مقياس قريب لمجال الكفاءة ضمن مسار المستوى فقط.

غير موجود) بلون رمادي : (يعني لا يوجد مقياس قريب لمجال الكفاءة، ضمن مسار التخصص كاملا.

من خلال تحليل جدول المقارنة واستقراء النتائج تبين لنا:

-برنامج التكوين للجذع المشترك يركز على تقديم معارف أساسية وعامة حول الاقتصاد والقانون وإدارة الأعمال والمعلوماتية؛

-برنامج التكوين للسنة الثانية فرع المالية والمحاسبة يتعمق في المعارف المقدمة في السنة الأولى، مع تقديم مكون أساسي للمحاسبة الإدارية يتمثل في المحاسبة التحليلية، بالإضافة إلى مالية المؤسسة مع تقديم بيئة المحاسبة الدولية من خلال مقياس المعايير الدولية للمحاسبة.

-بعض المقاييس الأساسية محتواة في برنامج السنة الأولى جذع مشترك أو في السنة الثانية فرع علوم مالية ومحاسبية لذا فإن عدم وجودها في التخصصات الخمسة لا يعد أمرا ضروريا؛

-سجلنا بعض النقائص على مستوى برامج تخصصات المحاسبة مقارنة بمعيار التعليم المحاسبي الدولي 2 كما يلي:

-يعتبر مجال الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية مجال كفاءة مطلوب بالنسبة للمعيار ، في حين تفتقر كل التخصصات لمقياس خاص به، باستثناء وجود مقاييس مقارنة كمقياس تسيير المخاطر المالية في تخصص المالية البنوك و التأمينات ومقياس نظام الرقابة الداخلية في تخصص المحاسبة والمراجعة؛

-لا يوجد مقياس خاص بالضرائب في تخصص المحاسبة والمراجعة

- لا يوجد مقياس خاص بمجال كفاءة المراجعة وخدمات التأكيد ضمن تخصص مالية المؤسسة
- لا يوجد مقياس خاص بالضرائب في تخصص المالية والبنوك والتأمينات
- يجب على المجلس البيداغوجي العلمي لمعهد التعليم المتخصص للمحاسب الذي أنشأ وفق المرسوم التنفيذي رقم 12 - 288 التنسيق مع اللجنة البيداغوجية الوطنية لميدان التكوين لدراسة متطلبات وبرامج التكوين في المعهد وقبول الشهادات الجامعية .

4.5. نقائص نظام التعليم المحاسبي في الجزائر :

- بعد مقارنة برامج التكوين القاعدي لشهادة الليسانس مع متطلبات معيار التعليم المحاسبي الدولي 2 واستنتاج بعض النقائص، نحاول فيما يلي تعداد نقائص نظام التعليم المحاسبي بصفة عامة:
- عدم وجود برامج تعليمية موحدة وطرق تدريس متجانسة في مختلف مقاييس المحاسبة عبر مختلف الجامعات ؛

-القطيعة الموجودة بين الجامعة وبيئتها الخارجية على مختلف المستويات وخاصة من حيث المساهمة في عملية إصلاح النظام المحاسبي، وهو ما يتضح من خلال نسبة تمثيلها في المجلس الوطني للمحاسبة الذي تولى مهمة تحديث النظام المحاسبي والتي لا تتعدى 08% ، في حين يفترض أن تكون لها علاقة مهمة بعملية الإصلاح، على اعتبار أن للأستاذ الجامعي معرفة علمية معتبرة حول القضايا والمشاكل المحاسبية المختلفة؛(حميداتو و بوقفة، 2013)

-الفجوة بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية، حيث أن التعليم المحاسبي الجيد يتطلب إجراء تربصات ودراسات ميدانية تسمح للطلبة بمعاينة تسجيل مختلف العمليات المحاسبية؛

-الطبيعة النظرية في تدريس مقياس الإعلام الآلي، وبعده عن تناول تطبيقات وبرامج المحاسبة المطبقة في المؤسسات الاقتصادية ومكاتب المحاسبة والتدقيق ؛

-ضعف الاهتمام بتعليم اللغة الانجليزية وندرة استخدامها في الأبحاث الأكاديمية، وهي التي تعتبر وسيلة بحث هامة في عالمنا اليوم خاصة مع تنامي ظاهرة العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، كما تتيح للباحثين معرفة المستجدات العلمية والمهنية للمحاسبة في حينها من خلال تتبع المواقع الالكترونية لمختلف الهيئات العالمية.

6. خاتمة :

تناولت هذه الدراسة معايير التعليم المحاسبي الدولية، والتي تمثل إطار عاما ودليلا يمكن الاعتماد عليه لتقييم وتطوير برامج التعليم المحاسبي الجامعي المطبقة في الجزائر، وبعد التحليل والمقارنة كانت النتائج كما يلي.

نتائج اختبار الفرضيات : بعد اختبار فرضيات الدراسة تبين ما يلي:

-في ما يخص الفرضية الأولى فلقد تحققت، حيث أن معايير التعليم المحاسبي الدولية (IAES) تعتبر قواعد أساسية توفر إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه الممارسات التعليمية وترشيدها، ويقوم مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولية (IAESB) الذي هو تابع للاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC بإصدار هذه المعايير وغيرها من المنشورات التي تساعد على ترشيد الممارسات في التعليم المحاسبي، ولها أهمية كبيرة من حيث تحسين وتطوير برامج التعليم والتطوير لتحظى بالاعتراف والقبول الدولي ومسايرة مختلف التغيرات على مستوى المهنة؛

-في ما يخص الفرضية الثانية فلقد تحققت، حيث يعاني نظام التعليم المحاسبي في الجزائر من مشاكل عديدة لعل أهمها عدم تجانس البرامج التعليمية وطرق التدريس في مختلف مقاييس المحاسبة عبر مختلف الجامعات، وضعف التربصات والدراسات الميدانية وعدم الاهتمام باللغة الانجليزية كتقنية هامة تساعد على رفع مستوى الأبحاث العلمية الجامعية؛

-في ما يخص الفرضية الثالثة فلقد تحققت، حيث توفر معايير التعليم المحاسبي إرشادات واضحة ودقيقة لكيفية تصميم وتطوير مناهج التعليم المحاسبية، بالاعتماد على مختلف المتطلبات الدنيا لهذه المعايير من الكفاءات الفنية والمهنية المطلوبة والمهارات المهنية والقيم والأخلاقيات والخبرة العملية اللازمة، وهو ما ينعكس على كفاءة الإطار البشري وتأهيله لممارسة مهنة المحاسبة على نحو أفضل، وبالتالي إمكانية إعداده لقوائم مالية ذات جودة عالية.

نتائج الدراسة :

1. توفر معايير التعليم المحاسبي إرشادات واضحة يمكن الاسترشاد بها عند تحديد مخرجات التعلم المنتظرة من المناهج المحاسبية.
2. يسمح تطبيق معايير التعليم المحاسبي الدولية الصادرة عن مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولي التابع للاتحاد الدولي للمحاسبين بتعزيز جودة مخرجات المناهج المحاسبية التي تدرس بالجامعات.
- 3- يساهم تطبيق معايير التعليم المحاسبي في تقليل الاختلافات في الأسس والبرامج التعليمية المنتهجة من قبل المؤسسات الجامعية المختلفة بين الدول؛
- 4- حسب معايير التعليم المحاسبي الدولية فإن من أهم المعارف التي يجب أن يكتسبها طالب المحاسبة هي:

-المعارف المرتبطة بالمحاسبة والتمويل والتي تمكنه من تنمية مهاراته المعرفية والإدراكية وقدرته على التفكير المنطقي والاستكشاف والبحث عن المعلومات وتنظيمها للتمكن من حل المشاكل المحاسبية، كما تعمل على تنمية المهارات الفنية والوظيفية التي تمكن الطالب من القياس وتحليل التقارير وتحليل المخاطر؛

-المعرفة بالتنظيم والأعمال والتي تساعد المحاسب على تطبيق مختلف المهارات المهنية المكتسبة خلال الدراسة النظرية في بيئة العمل، وتطوير قدرات الإدراك لاتخاذ القرارات المناسبة وتحليل المخاطر الناتجة عن هذه القرارات، وكذا تزويد الطالب بالقدرة على تبرير المشاكل وحصرها وإيجاد الحلول المناسبة لها، من خلال العمل على دعم التخطيط الاستراتيجي والقدرة على التأثير على الآخرين.

- المعرفة بتكنولوجيا المعلومات والتي تمكن الطالب من الاستخدام الجيد لتكنولوجيا المعلومات ومختلف تقنياتها وتطبيقاتها في حل المشاكل المحاسبية، وكذا فهمهم لعمل مختلف الأنظمة ويتطلب الوصول إلى هذه القدرات مشاركة الطالب في عملية إعداد وتصميم هذه الأنظمة، وذلك لتطوير المعارف الفنية والذهنية في حل مختلف المشاكل المحاسبية المعقدة والتوصل إلى حلول عن طريق التجربة، وتطوير مهارة التعلم المستمر.

5- حسب معايير التعليم المحاسبي الدولية فإن من المهارات اللازم توفرها في المرشحين (المتعلمين) ليتأهلوا كمحاسبين مهنيين هي :

-المهارات الفكرية هي التي تساعد على التفكير المنطقي واتخاذ قرارات سليمة والتنبؤ والاستنتاج وحل المشاكل ؛

-المهارات الفنية والعملية وهي التي تساعد على أداء العمل وفقا لما هو مطلوب ؛

-المهارات الشخصية وهي التي تكون متعلقة بشخصية المحاسب وسلوكه المهني ؛

-مهارات التواصل والاتصال وهي التي تساعد المحاسب على العمل مع الآخرين من أجل المصلحة العامة للمؤسسة؛

- المهارات التنظيمية وإدارة الأعمال وهي الخاصة بالتخطيط وإدارة المشاريع والموارد البشرية وتنظيم العمل والقيادة.

6 -يجب أن يتسم المهنيون بالقيم والأخلاق والسلوكيات وفق المنظومة الأخلاقية المحلية والتي يجب أن تتوافق مع المنظومة الأخلاقية للمحاسبين المهنيين حسب IFAC ،

7- حددت معايير التعليم المحاسبي الدولية المدة الدنيا ثلاثة سنوات للخبرة العملية اللازمة لتحقيق الكفاءة المهنية قبل تلقي المصادقة الكاملة،) كما هو معمول به في الجزائر (خلال المزج المناسب بين التعليم العام والتكوين المهني والخبرة العملية.

8- يطلب من المدرسين والأكاديميين بالعمل والتنسيق مع بيئات العمل التي تستقبل الطلبة، ومع الهيئات المهنية المنظمة للمهنة للتأكد من أن البرامج التعليمية التدريبية ملائمة لجميع الظروف وذات تسلسل منطقي، كما يجب تقويم الخبرة المكتسبة من خلال عدة خطوات ، إضافة إلى عملية التقويم النهائي لقدرات وكفاءة المترشحين للمهنة قبل تخرجهم. علاوة على ذلك فإن الدخول في دورات متقدمة قد تكون

مطلوبة بعد التأهيل المحاسبي لجلب المشاركين إلى مستوى المدقق القانوني أو تخصصات متقدمة أخرى، وفي كل حالة فإن التعلم المستمر يكون مطلوباً لتنمية الجدارة المهنية والمحافظة عليها.

9- حددت معايير التعليم المحاسبي الدولية متطلبات لتقييم الكفاءة والقدرات المهنية للمشاركين التي يتم اكتسابها خلال برنامج التعليم المهني، حيث يحتاج المشاركون إلى إثبات مجموعة من العناصر لعل أهمها:

-استخلاص المعرفة التي تمكنهم من إيجاد حلول متعددة للمشاكل المعقدة؛

-حل المشاكل العملية من خلال التمييز بين المعلومات الملائمة وغير الملائمة ضمن البيانات

المقدمة؛

-إحداث التكامل بين المعرفة والمهارات ؛

10- تبرز أهمية التطوير المهني المستمر من خلال إبقاء المهنيين على علم بتحديثات المهنة و التدريب المناسب وتعدد المعلومات والمهارات والمعرفة؛

11- على الهيئات المهنية مطالبة أعضائها المؤدين لدور الشريك المسؤول عن مراجعة القوائم المالية بالمحافظة على كفاءتهم المهنية، من خلال تنفيذهم للأنشطة المناسبة للتطوير المهني المستمر ، وربطها بالمكونات الثلاثة للكفاءة المهنية) الكفاءة الفنية - المهارات المهنية - القيم والأخلاق والمواقف المهنية.

12- بعد دراسة متطلبات معيار التعليم المحاسبي الدولي رقم 2 ، ومقارنتها مع برامج تخصصات المحاسبة في الجامعات الجزائرية سجلنا بعض النقائص كما يلي:

-يعتبر مجال الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية مجال كفاءة مطلوب بالنسبة للمعيار ، في حين تفتقر كل التخصصات لمقياس خاص به، باستثناء وجود مقاييس مقارنة كمقياس تسيير المخاطر المالية في تخصص المالية البنوك و التأمينات ومقياس نظام الرقابة الداخلية في تخصص المحاسبة والمراجعة؛

-لا يوجد مقياس خاص بالضرائب في تخصص المحاسبة والمراجعة

-لا يوجد مقياس خاص بمجال كفاءة المراجعة وخدمات التأكيد ضمن تخصص مالية المؤسسة

-لا يوجد مقياس خاص بالضرائب في تخصص المالية والبنوك والتأمينات

التوصيات :

1- الاعتماد على معايير التعليم الدولية عند تصميم برامج المحاسبة و تحديد مخرجات التعلم المستهدفة؛

2- استخدام معايير التعليم المحاسبي كدليل مرجعي عند دراسة التقييم الذاتي لبرنامج المحاسبة؛

3- ضرورة تبني المدخل القائم على المخرجات (مخرجات التعلم) عند تصميم برامج التعليم المحاسبي الجامعي والمهني، مع اتخاذ هذه المخرجات كأساس لتحديد المحتوى، وأساليب وأنشطة التعليم، التقييم والتطوير لهذه البرامج؛

4- الحرص على تحقيق التكامل بين برامج التعليم المحاسبي الجامعي وبرامج التعليم المهني، من خلال تحديد مساهمة كل منها في بناء الكفاءة المهنية لممتني المحاسبة ؛

5- ضرورة خلق جسور تواصل بين الجامعة ومكاتب المحاسبة، لتحقيق التكامل العلمي والمهني بينهما ؛

6- مراعاة المتغيرات البيئية عند تصميم المقررات والبرامج، على أساس أن يصمم البرنامج بشكل يقبل إجراء التعديلات عليه إذا اقتضت الضرورة ذلك؛

7- تساهم الملتقيات و المؤتمرات الدولية التي تنظم على مستوى الجامعات في الرفع من مستوى التعليم المحاسبي و تحسين جودة مهنة المحاسبة ؛

8- يجب على المجلس البيداغوجي العلمي لمعهد التعليم المتخصص للمحاسب الذي أنشأ وفق المرسوم التنفيذي رقم 12 - 288التنسيق مع اللجنة البيداغوجية الوطنية لميدان التكوين لدراسة متطلبات وبرامج التكوين في المعهد وقبول الشهادات الجامعية .

7. قائمة المراجع:

1. الفاتح الأمين عبد الرحيم الفكي .(2014). تصور مقترح لتطبيق معايير التعليم المحاسبي ودورها في ضبط جودة المناهج المحاسبية في الجامعات السعودية .المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي .118-128, (16) 7 ,
2. أمل الحسين كحيط، أحمد ميري أحمد.(2016) . مدى ملائمة مناهج التعليم المحاسبي المهني في العراق لمعايير التعليم المحاسبي الدولية -دراسة ميدانية في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي .مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية .355, (39) 13 ,
3. حميداتو صالح، بوقفة علاء .(2013) .واقع البيئة المحاسبية الجزائرية في ظل إصلاح النظام المحاسبي .ملتقى وطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر جامعة حمة لخضر واد سوف، الجزائر، (ص13) .
4. دشاش أم الخير، دربال سمية .(2013) . آفاق تكييف تطبيق النظام المحاسبي المالي في البيئة المحاسبية الجزائرية، واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر واد سوف، الجزائر، ص 7

5. راتول محمد، بن صالح عبد الله. (2012). أهمية معايير التعليم المحاسبي الدولية في تطوير المنهجية المحاسبية في ظل الاتجاهات المعاصرة لمهنة المحاسبة. المؤتمر الدولي الأول حول المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، المسيلة، الجزائر. (ص 17)
6. عبد الله بن صالح. (2016-2017). أهمية تطوير التعليم المحاسبي في ضوء مستجدات معايير الإبلاغ المالي الدولية ودورها في تحرير الخدمات المحاسبية في الدول العربية. أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر 216-213.
7. عبد الله بن صالح. (2014). تفاعل الاتجاهات الحديثة للتعليم و التأهيل المحاسبي بين جودة المخرجات المحاسبية ومتطلبات سوق العمل بالدول العربية في ضوء التوجه نحو تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية. واقع مهنة المحاسبة بين التحديات والطموح، العراق: المنظمة العربية للتنمية الإدارية. ص 19-20
8. عزوز علي وآخرون. (2010). متطلبات تكييف القواعد الجبائية مع النظام المحاسبي المالي، المؤتمر العلمي الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، تجارب، تطبيقات وآفاق، جامعة الشهيد حمة لخضر، واد سوف، الجزائر، ص 8.
9. محمد خان. (2016). الجامعة الجزائرية من التأسيس إلى التأصيل. حوليات المخبر، (6)، 10-16.
10. محمد مطر وآخرون. (2015). الارتقاء بالتعليم المحاسبي الجامعي لتحقيق الشروط المنصوص عليها في معايير التعليم المحاسبي الدولية. المؤتمر العلمي المهني الدولي الحادي عشر. جمعية المحاسبين الأردنيين، الأردن، ص 10
11. مداني بن بلغيث، (2010)، تسيير الانتقال نحو النظام المحاسبي المالي الجديد، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد NSCF في ظل معايير المحاسبة الدولية تجارب، تطبيقات وآفاق، جامعة الشهيد حمة لخضر واد سوف، الجزائر، ص 13.
12. مقداد أحمد الجليلي، آلاء عبد الواحد ذنون. (2010). استخدام معايير التعليم الدولية للمحاسبين المهنيين في تطوير المناهج المحاسبية لمرحلة البكالوريوس في العراق (نموذج لمنهج محاسبي مقترح لمرحلة البكالوريوس في العراق) مجلة تنمية الرافدين، 4، (99) 32،
13. ممدوح أبو السعود. (2014). تطوير التعليم المحاسبي لمواكبة احتياجات التنمية بالدولة. المحاسبة في عالم متغير - المحاسبة في مواجهة التغيرات الاقتصادية والسياسية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر. (ص 11).

14. ناظم شعلان جبار، مارية علي صوشة، 2020. ديسمبر. (اتجاهات لتطوير برامج التعليم

المحاسبي: التكامل بين بيانات الموقف للجنة تغيير التعليم المحاسبي ومعايير التعليم المحاسبي

الدولية. مجلة العلوم التجارية. (2) 19، ص: 242-243.

15. الموقع الإلكتروني (<https://www.webometrics.info/en/Africa/Algeria>)